

معوقات التحاسب الضريبي في تداول العملات الرقمية في العراق (دراسة حالة)

Obstacles to tax accounting in digital currency trading in Iraq (Case Study)

م.م. خلدون سلمان محمد

الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٣/٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٠/١

المستخلص:-

يهدف البحث الى دراسة معوقات التحاسب الضريبي في تداول العملات الرقمية في العراق، والية التحاسب الضريبي من خلال الاطلاع على بعض الانظمة الضريبية العالمية حيث تم اختيار عينة البحث لتشمل عدد من موظفي (الهيئة العامة للضرائب، والمحتمين بتداول العملات الرقمية)، وتم تطوير استبانة وزعت على عينة بلغت (٩٠) فرداً من الذكور والإناث ومن مختلف المؤهلات العلمية، استعيد منها (٨٦) استبانة صالحة للتحليل ويهدف معالجة البيانات استعملت مجموعة من الأساليب الإحصائية أبرزها الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الارتباط (spearman) ومعامل الانحدار بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (spss) وقد توصل البحث الى وجود علاقة ارتباط واثري ايجابي لمعوقات التحاسب الضريبي على تداول العملات الرقمية، اما ابرز التوصيات هي ضرورة اعادة النظر في قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، والتشريعات الضريبية، وتضمين مادة المحاسبة الضريبية على التداولات الالكترونية ومنها (العملات الرقمية) من خلال الاستفادة من الانظمة الضريبية العالمية لمعالجة حالات التحاسب الضريبي لمثل هذه المعاملات مستقبلاً.

Abstract:-

The research aims to study the obstacles of tax accounting in trading digital currencies in Iraq, and the mechanism of tax accounting by reviewing some international tax systems, where the research sample was chosen to include a number of employees (the General Authority for Taxes, and those interested in trading digital currencies), and a questionnaire was developed and distributed to A sample of (٩٠) individuals, male and female, of various academic qualifications, from which (٨٦) questionnaires valid for analysis were retrieved. In order to process the data, a set of statistical methods were used, most notably the arithmetic mean, standard deviation, correlation coefficient (spearman) and regression coefficient using the statistical program (spss). The research concluded that there is a correlation and a positive impact of the obstacles of tax accounting on the trading of digital currencies, but the most prominent recommendations are the need to reconsider the income tax law No. By taking advantage of the global tax systems to deal with cases of tax accounting for such transactions in the future..

المقدمة:-

تعد الضرائب مصدراً مهم من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، والتي من خلالها تحقق الدولة أهدافها الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والسياسية، ونظراً لأهمية الضرائب، والمشاكل التي قد تعترض عمل الادارة الضريبية في التحاسب الضريبي على بعض المعاملات الضريبية التي قد تكون جديدة على الواقع العملي لعمل الادارة الضريبية ومنها التعاملات المالية بالعملات الرقمية وهذا النشاط الذي يعد واحد من الانشطة المهمة المنتشرة على الساحة العالمية وخاصتناً بعد الازمة المالية، والارباح التي قد تنتج عنها لنا نرى ان بعض الانظمة العالمية قد اخضعت الايرادات المتحققة من نشاط العملات الرقمية للضرائب، لذا انطلقت مشكلة البحث من خلال دراسة المعوقات التي قد تعترض المحاسبة الضريبية في العراق على تداول العملات الرقمية.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولاً:- مشكلة البحث :-

تقوم النقود بدور بالغ الاهمية في الحياة الاقتصادية عبر قيامها بدور الوسيط المالي في مختلف انواع المبادلات سواء (الداخلية او الخارجية) وقد شهد عالم النقود تطورات كبيرة من حيث الشكل والمضمون وكذلك زيادة الانشطة المالية والمصرفية و انتشار عملية التداول والتجارة والالكترونية بمختلف أشكالها، ونتيجة لهذا التطور ظهرت العملات الرقمية كوسيلة لتبادل عبر شبكة الانترنت، ونظراً لرفض هذا النوع من العملات في مختلف بلدان العالم ومنها العراق لكن مع تزايد استخدام هذا النوع من العملات كان لابد من الوقوف على أهم المعوقات والتحديات المحتملة التي تعيق فرض ضريبة الدخل لهذا النوع من الانشطة.

لذا تكمن مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية :

١. ماهي أهم معوقات التحاسب الضريبي المحتملة على تداول العملات الرقمية في العراق في ضوء قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل.
٢. ما مدى الاستفادة من النظم الضريبي العالمية في المحاسبة الضريبة على تداول العملات الرقمية.

ثانياً:- أهمية البحث :-

تستند أهمية البحث الى :

١. يتناول البحث موضوع اهم معوقات التحاسب الضريبي على العملات الرقمية في ظل غياب المعايير الدولية والمحلية اللازمة للمحاسبة والافصاح عن الارباح المتحققة من عملية التداول في العملات الرقمية.
٢. تسليط الضوء على اهم خطوات العالمية في المحاسبة الضريبية على العملات الرقمية ومدى الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.

ثالثاً:- اهداف البحث :-

١. التعرف على اهم معوقات التحاسب الضريبي على تداول العملات الرقمية.
٢. التعرف على ماهي العملات الرقمية واهم خصائصها ومميزاتها.
٣. التعرف على بعض التجارب العالمية التي تتحاسب ضريبيا على نشاط التداول في العملات الرقمية.

رابعاً:- فرضية البحث :-

يستند البحث على الفرضية التالية:

(هنالك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين معوقات التحاسب الضريبي وتداول العملات الرقمية في العراق) وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:-

- هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معوقات التحاسب الضريبي وتداول العملات الرقمية في العراق.
- هنالك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين معوقات التحاسب الضريبي وتداول العملات الرقمية في العراق.

خامساً:- حدود البحث :-

يحدد نطاق البحث وحدود في :

١. يقتصر البحث على دراسة اهم معوقات التحاسب الضريبي المحتملة على تداول العملات الرقمية في العراق في ضوء قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل .

٢. دراسة بعض الأنظمة الضريبية العالمية التي أصدرت إرشادات خاصة بالمحاسبة الضريبة على تداول العملات الرقمية.

سادساً:- منهجية البحث :-

أعتمد البحث على المنهج التجريبي التحليلي من خلال جمع البيانات اللازمة وتحليلها ; كون هذا المنهج يركز على استطلاع الآراء لعينة البحث وتوجهاتها، واستعمال المنهج الوصفي ; لوصف واقع المتغيرات المدروسة .

المبحث الثاني

الاطار النظري

معوقات التحاسب الضريبي على تداول العملات الرقمية وتحديات أنشائها في العراق

تمهيد:

نظراً لتطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال شهد العالم ظاهراً عالمياً وخاصاً بعد الازمة المالية التي تعرضت لها دول العالم، وتراجع ثقة المواطنين بعملات بلادهم وعملات الدول الأخرى منها (الدولار، واليورو، وغيرها من العملات) مما دفعهم الى البحث عن بدائل أخرى تعمل على المحافظة على أموالهم وزيادة عوائدهم المالية بشكل كبير وسريع دون عناء مما أدى الى انتشار ظاهرة التداول بالعملات الرقمية، والمضاربة بها مثل (البتكوين ، لايتكوين وغيرها من العملات الأخرى) حيث تتميز هذه العملات بأنها غير مادية وملموسة، لكنها تتمتع بخصائص مشابهة للعملات المادية نوعاً ما حيث يكون من الصعب تتبع هذه العمليات والمحاسبة عليها ضريبياً.

حيث ستناول هذا المبحث مفهوم العملات الرقمية، وأهم خصائصها ومزاياها، وأنواعها، وأهم المعوقات التي تعترض عملية التحاسب الضريبي على هذه العملات.

أولاً:- مفهوم العملات الرقمية:

لقد أظهر العديد من الباحثين والكتاب والمنظمات الدولية والبنوك المركزية في العالم تعريفات متعددة عن العملات الرقمية ومن هذه التعاريف نوضح الآتي:-
عرفتها وزارة الخزانة الأمريكية " بأنها وسيلة لأجراء عمليات التبادل وتعامل كعملة لكنها لا تحمل خصائص العملة التي تصدرها الجهات الرسمية حيث يتم العمل بها الإلكتروني وفي بيئات خاصة باستخدامها" (Fin, ٢٠١٥, p. ٣).

و عرف صندوق النقد الدولي العملات الرقمية بأنها " عبارة عن عملات رقمية غير نقدية يمكن تخزينها، ونقلها، وتداولها إلكترونياً، وليست صادرة بتشريعات قانونية وليس عليها رقابة من قبل البنوك المركزية أو السلطات المالية ولكنها تتميز بالقبول من قبل اشخاص طبيعيين ومعنويين "(زهري و فتحي، ٢٠٢٠: ١٧٨).

كما عرفها البنك المركزي الاوربي بأنها " القيم الرقمية المخزونة بشكل الإلكتروني، وتعد التزام على القائم بإصدارها، ويتم التداول بها الإلكتروني (ابراهيم، ٢٠٢٢: ٨).

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف العملات الرقمية " بأنها عبارة عن عملات تخيلية ليس لها وجود على ارض الواقع ولا توجد جهة رسمية ترعى اصدار هذه العملات بل تستخدم تقنيات مشفرة عالية الجودة لغرض اصدارها، تتمتع بقبول عام من قبل افراد المجتمع بالرغم من خطورتها حيث يمكن اقتنائها والتداول بها الإلكتروني.

ثانياً:- خصائص ومزايا العملات الرقمية:-

تتمتع العملات الرقمية بمجموعة من الخصائص والمزايا التي تميزها عن العملات التقليدية المتعارف عليها وكما يأتي :-

١. **المرونة في التعامل** :- تتميز عملية التداول بالعملات الرقمية بالسهولة، والسرعة، والتكاليف المنخفضة، حيث من السهل التعامل بها دون الحاجة الى بطاقات الائتمان، وعدم وجود طرف ثالث بين البائع والمشتري حيث تتم هذه العملية من خلال استخدام بعض التطبيقات او ما تسمى (المحفظة الإلكترونية) المتوفرة على اجهزة الموبايل والحواسيب الإلكترونية.(عبد العزيز، ٢٠١٧: ١٠)

٢. **العالمية**:- تتميز بسهولة التعامل، و نقلها من مكان الى اخر وفي أي وقت ممكن أي لا تتقيد عملية التعامل بها بحدود جغرافية او زمنية إضافة الى ذلك عدم وجود رقابة دولية على العمليات التجارية والمالية، وتتمتع العملات الرقمية بسرعة التحويل وانخفاض قيمة الرسوم حيث لا تحتاج الى، وسيط لغرض اجراء عملية التداول وتحويل الاموال ولا يتم استقطاع نسب مالية عن عمليات التداول كما في التحويلات الاعتيادية حيث يتم التحويل من خلال استخدام رمز العملة دون وسيط والذي يطلق عليه (P2P) أو ما تسمى بالنظير الى النظير كونها لا ترتبط بمحيط جغرافي، ولا تنتمي الى بلد معين، ولا تتم طباعتها من قبل البنوك المركزية على العكس من العملات القانونية الأخرى(الجبالي، ٢٠١٧: ١٧).

٣. **شفافية التعامل** :- ان عملية التعامل بهذه العملات تكون معلنة للجميع دون الافصاح عن هوية المتعاملين ولكن تكون هنالك دراية كاملة بتوقيعات عقدها وحجم المتداول منها(عبد العزيز، ٢٠١٧: ١٢)

٤. الخصوصية والسرية :- تتميز العملات الرقمية عن بقية العملات بعدم وجود هيئة تنظم عملية اصدارها والتعامل بها ولا تخضع لأي قوانين او تشريع بحيث لا يمكن مصادرتها وتجميدها وبالإمكان استبدالها بعملات كالดอลลาร์ واليورو من خلال عمليات التشفير التي تتمتع بها (الجبالي، ٢٠١٧: ١٨).

٥. الامان :- بسبب رقبته هذه العملات فأنها محمية من عمليات السرقة والتلف بسبب عدم وجودها المادي الفعلي، وان التكنولوجيا المستخدمة فيها امنه نسبياً وفي تطور مستمر.

ويرى الباحث أن التعامل بالعملات الرقمية يسهل بشكل كبير التعاملات المالية نظراً للمرونة وسرعة التعامل بها عبر المنصات المتوفرة حالياً من خلال الهواتف النقالة، بالإضافة إلى أنها ستغير من خصائص التعاملات المصرفية على الصعيد العالمي، وأن محاولات وقفها أو معالجتها لن تنجح في ظل التوسع العالمي للاستثمار بها، والرغبة لدى افراد المجتمع الدولي في اقتنائها، لأن العمليات المالية والمصرفية ستحكمها قوى العرض والطلب في المستقبل، الا ان البنوك المركزية ترفض هذه العملات خوفاً من أثارها ومنها التهرب الضريبي (الجبالي، ٢٠١٧: ٢٠).

رابعاً:- انواع العملات الرقمية:-

سيتم تناول بعض العملات الرقمية التي تتمتع بأكبر قيمة سوقية في سوق التداول وابرزها:

١. (Bitcoin BTC) :- هي عملة افتراضية، أي ليس لها وجود مادي يتم استخدامها بشكل شائع في عمليات التداول وكذلك التعاملات الغير القانونية والإجرامية، بالإضافة إلى استخدامها فيتوفر أموال مجهولة المصدر، مما لا يعرض مالكي هذه العملة لخطر معرفة هويتهم، وفي الآونة الأخيرة كان على العديد من البلدان الاعتراف بها ومعاملتها بشكل رسمي لخدمة مصالحهم حيث تخفي آلية البتيكوين هوية المرسل والمستلم للأموال ويتم تسجيل جميع المعاملات التي تتم باستخدام (Bitcoin) في ما يسمى (Blockchain)، وهو دفتر الأستاذ العام الذي يحتفظ به المستخدم وبحيث من الصعب على الدول تحديدها، حيث ترتفع وتنخفض أسعارها، وفقاً لسياسة العرض والطلب. (Jani, ٢٠١٨, p. ١٣٧).

٢. (Lite Coin) :- هي ثاني عملة رقمية بعد (Bitcoin) عدت لأول مرة في عام ٢٠١١ تنتهج برمجة مشابهة لبرمجة عملة البتيكوين حيث يطلق عليه (OpenSoyrce) لكن الاختلاف بين العملتين يتمثل في سرعة التعاملات حيث يستغرق تعدين العملية الواحدة من البتيكوين حوالي (١٠ دقائق) اما اللات كوين (دقيقة واحدة)، اما الاختلاف الاخر يتمثل في ان المتوقع ان يتم تداول (٨٤ مليون) عملة من عملة اللات كوين اما بالمقابل فحجم التداول لعملة البتيكوين يبلغ (٢١ مليون) عملة. (ابراهيم، ٢٠٢٢: ٢٣).

٣. (Ripple) :- اطلقت هذه العملة من قبل شركة (ريبل) عام ٢٠١٢ ولم تكن في بدا الامر مخصصة للتداول الافراد وانما كانت موجهة للبنوك والمؤسسات المالية للاستخدام في ما بينها في ما يتعلق بتسوية المدفوعات والتعاملات التي تتم بينها لتحل محل نظام معد مسبقاً يطلق عليه (شبكة سويتف الامريكية). (Jani, ٢٠١٨, p. ١٣٧).

٤. (Ethereum):- انطلقت هذه العملة سنة ٢٠١٥ على منصة لا تتمتع بالمركزية تستخدم تقنيات مشابهة لتقنيات المستخدمة في عمليتي (البتيكوين، واللايت كوين) استخدمت في معالجة العقود الذكية كونها عملة غير مشفرة ويتطلب التداول بهذا النوع من العمل دفع حوافز الى المتداولين. (Hagiwara, ٢٠١٩, p. ٥).

٥. (ALGO) :- ظهرت هذه العملة في الصين سنة ٢٠٢١، وحسب الاحصائيات والتقارير اوضحت ان هذه العملة شهدت زيادة في قيمتها السوقية بنسبة ١٤٠% حيث قفز سعر هذه العملة من (دولار - ٢.٥ دولار) حيث شهدت هذه العملة منافسة قوية لعملة البتيكوين بسبب استهلاكها طاقة قليلة وكذلك تتمتع بخصوصية عكس العملات الاخرى. (Gree, ٢٠١٩, p. ٣٢).

خامساً:- ابعاد معوقات تداول العملات الرقمية في العراق :

من خلال الاطلاع على البحوث السابقة وآراء الباحثين يمكن تحديد بعض المعوقات التي تمثل عائق أمام تداول العملات الرقمية، ويمكن تلخيص هذه المعوقات كما يأتي :

١. ضعف قبول الافراد:- عدم وجود رغبة، وقبول لتقنية تداول العملات الرقمية بسبب حمل الاغلب لهذه التقنية وكذلك البرمجيات المرتبطة بها، و اعتبارها عملة مشفرة غير رسمية لا تتمتع بأي سلطة تشرف عليها واستخدامها في العمليات المشبوهة مثل (غسيل الاموال) (Gree, ٢٠١٩, p. ٢٤).

٢. **قرصنة المحافظ الافتراضية:** تتمثل المشكلة هنا في (قرصنة الهوية) (ID) الخاصة بكافة تعاملات (البائع والمشتري) حيث لا يمكن لأي طرف كان استرجاع البيانات المسروقة، وبالتالي تؤدي هذه العملية الى اختفاء كافة اصول صاحب الهوية المقرصنة ويصعب تتبع هوية السارق أو العملية التي تمت بها القرصنة، حيث تشير الاحصائيات الى الحدوث العديد مثل هذه العمليات ادت الى سرقة وقرصنة ما يقارب (مليون عملة من البتكوين) بما يعادل (٩ مليون دولار) (حامد، ٢٠٢٠: ١٧).

٣. **عدم وجود سلطة مركزية وبني تحتية:** بما ان منصات تداول العملات الرقمية تعمل في بيئة لا تتمتع بالتنظيم والوضوح، فبالنتالي تؤدي الى حدوث تقلبات فيا سعارها، وعدم امكانية السيطرة على كمياتها (Bohme, ٢٠١٥, p. ٢٠).

٤. **ارتفاع كلف تعدين العملات الرقمية :-** ان عملية تعدين العملات الرقمية تحتاج الى اجهزة كمبيوتر تستهلك مصادر طاقة ضخمة جداً في حل الحوارزميات المشفرة الخاصة بتعدين العملة، لذا لا يمكن تعدين مثل هذه العملات في العراق من قبل المستخدم العادي نظراً للعمليات المعقدة للوصول لبرمجيات تعدين العملات الرقمية (Grinberg, ٢٠١٩, p. ٣٩).

وكذلك تطوير تكنولوجيا إصدار العملات الرقمية من خلال اصدار انواع جديدة من العملات الرقمية تفوق سابقتها من حيث تطور، وحدثة التشفير المستخدم في اصدارها، ما يتطلب ذلك الى توفير مهارات تتميز بكفاءة عالية في استخدام اجهزة الحواسيب الخاصة بتعدين العملات الرقمية (Brown, ٢٠٢٠, p. ١٤).

يرى الباحث بعدم وجود أي نص قانون في العراق، ومن ضمنها قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ (المعدل) ينضم عمل تداول العملات الرقمية، والتحاسب عنها ضريبياً حيث أكد البنك المركزي العراقي وعلى موقعة الرسمي وبتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ وعن طريق المكتب الاعلامي البيان التالي ونصه " يتابع البنك المركزي العراقي وعن كسب عمليات التداول بالعملات الرقمية (المشفرة والافتراضية)، والمخاطر المرتبط بالتعامل بمثل هذه العملات كونها غير خاضعة لأي قوانين أو ضوابط أو تشريعات قانونية كانت او فنية، ونظرا لتداعيات التعامل بمثل هذه العملات لذا يحذر البنك المركزي العراقي من استخدامها "

سادساً: معوقات التحاسب الضريبي على تداول العملات الرقمية في العراق:

لم ينص قانون ضريبة الدخل العراقي بالرقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل عن الالية التحاسب الضريبي للأنشطة الرقمية ومنها (تداول العملات الرقمية) ، مما يؤدي ذلك الى ضياع مصدر من مصادر الإيرادات الضريبية، بالرغم من وجود بعض الدول تفرض على هذا النوع من الأنشطة ضريبة دخل تتراوح نسبتها من (٥% - ١٥%) من مجموع الارباح المتحققة من عملية تداول العملات الرقمية لذا يحتاج القانون الى اعادة النظر وتعديله بما يتوافق مع المتطلبات الدولية والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية مع افتتح العراق على العالم، وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويمكن تسليط الضوء على أهم المعوقات المتوقعة التي تعيق عملية التحاسب الضريبي على تداول العملات الرقمية، لذا لا بد من توضيح مفهوم التحاسب الضريبي واهم عناصره :

ويعرف التحاسب الضريبي بأنه " احد العناصر الاساسية للنظام الضريبي، والذي يتم بموجبه تحديد التزامات ومسؤوليات دافعي الضرائب تجاه الدولة، واستنادا لقانون الضريبة النافذ " (Dawit, ٢٠١٤, p. ٦).

" وهو مجموعة الاجراءات الإدارية، والقانونية، والمحاسبية المترابطة أجهاد دافعي الضرائب، لغرض جباية الضريبة وحسب القوانين، والتشريعات النافذة " (عايش، ٢٠٢٢: ١٧٠).

ويرى الباحث أن التحاسب الضريبي هو " عبارة عن مجموعة الاجراءات والمسؤوليات الادارية، والمحاسبية، والقانونية التي يتضمنها القانون والتي بموجبها يتم تحديد مقدار الاموال المترتبة بذمة دافعي الضرائب تجاه السلطات المالية".

أ. مقومات التحاسب الضريبي :

١. **السلطات التشريعية:** هي مجموعة القواعد القانونية التي تحدد طبيعة النظام الضريبي للدولة، والتي يتم بموجبها تحديد الافراد الخاضعين للضريبة، وبالتالي تمكين الدولة من الحصول على حقوقها الممثلة بالإيرادات الضريبية (عايش، ٢٠٢٢: ١٠٨).

٢. **الادارة الضريبية :** هي الادارة التي يخولها القانون لتنفيذ قوانين ضريبة الدخل، وتحصيل الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل الموازنة العامة للدولة، وتعد الادارة الضريبية هي العنصر الثاني المهم من عناصر النظام الضريبي وحلقة الوصل بين (القوانين والتشريعات الضريبية)، و(المكلفين بدفع الضريبة) (فرج، ٢٠١٦: ٢٨).

٣. **دافعي الضرائب (المكلف) :** هو احد أقطاب عملية التحاسب الضريبي، وقد اوضح قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل المادة ٦ الفقرة ٨ مفهوم المكلف بأنه " هو كل شخص طبيعي أو معنوي تخضع مدخولات الى ضريبة الدخل "

ب. **مصادر معلومات التحاسب الضريبي :**

تعد مصادر المعلومات هي الخطوة الاولى التي على أساسها تنشأ الخطوات الاولى لعملية التحاسب الضريبي وتحديد الدخل الخاضعة للضريبة حيث تمثل مصادر المعلومات بما يأتي:-

١. **القوائم المالية :** تتوفر القوائم المالية كافة المعلومات والبيانات الخاصة بنشاط المكلف والتي على أساسها يتحاسب ضريبياً، ويجب ان تعد هذا القوائم وفق المعايير المحاسبية المتفق عليها دولياً وتكون مدققة ومصادق عليها من قبل مراقب حسابات معتمد رسمياً لغرض اعتماد هذه القوائم في احتساب ضريبة الدخل (الجادري ، ٢٠٠٥ : ١٩-٢٠).

٢. **التصاريح الجمركية :** هي وثائق صادرة من الهيئة العامة للجارك والتي ترد الى الادارة الضريبية موضح بها كافة التفاصيل الخاصة بالبضائع المستوردة، والمثبت تفاصيلها في منفيسست الدخل والتي على أساسها يتم احتساب ضريبة الدخل (عايش، ٢٠٢٢ : ١٧٥).

٣. **المقتبسات الضريبية :** هي البيانات والمعلومات الصادرة عن القطاع العام والحكومي، والتي توضح التعاملات التي تمت بين هذه اقطاعات والمكلفين بدفع الضريبة مثل (شراء البضائع، وتنفيذ المقاوالت والتعهدات الاخرى) حيث تعد هذه المقتبسات دليل اثبات على نشاط المكلف (Bibisso, ٢٠١٤, p. ١١١).

٤. **الابلاغ الضريبي :** هي مصادر أخباريه عن مصادر الدخل الي يقوم المكلف باخبارها وعدم ابلاغ الادارة الضريبية، حيث يتم التأكد من صحة هذه الاخبار وحقيقتها قبل اتخاذ أي اجراء بحق المكلف (ناصر، ٢٠١٩ : ١١).

ج. **التحاسب الضريبي على تداول العملات الرقمية في بعض الانظمة الضريبية العالمية :-**

لقد حقق الكثير من المستثمرين في العملات الرقمية مثل (البتكوين وغيرها) ارباح ضخمة بسبب ارتفاع قيمة هذه العملات بين الحين والآخر، وهناك ممن يخفوناً ربحهم المتحققة من الاستثمار في هذه العملات لذا قامت العديد من الادارات الضريبية العالمية بوضع ارشادات لغرض التحاسب ضريبياً لهذه العملات نوضح البعض منها، وكما يأتي :- (ابراهيم، ٢٠٢٢ : ٧٧).

جدول رقم (١)

التحاسب الضريبي على تداول العملات الرقمية في بعض الانظمة الضريبية العالمية

الدولة	طبيعة التعامل مع العملات الرقمية	الالية التحاسب الضريبي
أمريكا	ممتلكات غير ملموسة	تفرض ضريبة بمعدل ١٥.٣% على نشاط تعدين هذه العملات وعند بيعها بأكثر من كلفة تعدينها تفرض ضريبة دخل بمعدل ١٠%-٣٧%
بلجيكا	أوراق مالية	فرق النظام الضريبي البلجيكي بين المستثمرين لهذه العملات بين (أفراد أو شركات) و أفراد (محترفين وغير محترفين) حيث تفرض ضرائب تتراوح بين ٢٥%-٣٣% على كل فئة
المانيا	أصول مالية	حدد القانون المالي في حالة الاحتفاظ بالعملات الرقمية كأصول تجارية فجميع الارباح المتحققة تخضع للضريبة اما اذا احتفظ بها كأصل فأن الارباح الرسالية تخضع، وقد فرضت الضريبة كذلك على عملية تعدين هذه العملة

سويسرا	عملات أجنبية (عابرة للحدود)	أخضع القانون الضريبي السويسري عملية تعدين العملات الرقمية الى الضريبة، وقد أعفى المكاسب المالية من الضريبة
اليابان	وسيلة دفع قانونية	أخضعت العمليات الناشئة عن تداول العملات الرقمية والارباح المتحققة الى ضريبة الدخل، على اعتبار انها إيرادات متنوعة من الاستثمار المالية

المصدر : بالتصرف من الباحث بالاعتماد على (السيد زكريا ابراهيم، ٢٠٢٢). اطار مقترح لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر. مصر: المجلة العلمية للتجارة والتمويل، ص ٨٩.

لذا يرى الباحث من الضروري الاستفادة مستقبلاً من تجارب بعض الانظمة الضريبية العالمية في التعامل مع العملات الرقمية والتحاسب عنها ضريبياً بعد توفر الشروط اللازمة والبنى التحتية وإيجاد وسائل رقابية لمثل هذه الانشطة بتضمين ذلك في القوانين والتشريعات الضريبية في العراق.

د. أبعاد معوقات التحاسب الضريبي المحتملة على العملات الرقمية في العراق :-

لم يتأكد رسمياً على إخضاع العمليات الناتجة عن تداول العملات الرقمية في العراق لضريبة الدخل وهذا ما ظهر جلياً في القوانين والتشريعات النافذة، لذا يمكن توضيح بعض المشكلات والتحديات المحتملة التي تواجه إخضاع العملات الرقمية للتحاسب الضريبي :-

١. **انعدام توفر أدلة الأثبات لتداول العملات الرقمية :-** بما ان هذه العملات تتميز بكونها عملات رقمية مشفرة لذا من الصعب إثباتها محاسبياً، وصعوبة تتبع العمليات التجارية التي تحدث نتيجة تداول هذه العملات، لانعدام وجود المستندات الورقية والالكترونية للتعاملات المالية والتجارية، حيث يتم التحاسب ضريبياً من خلال اجراء الفحص على كافة السجلات، والمستندات، والدفاتر والتأكد من صحتها وأمانها وانه اعدت وفقاً للأصول المحاسبية، والتشريعات الضريبية، حيث تعتمد عملية التحاسب الضريبي على أثبات المعاملات التجارية مستنداً بما يجعلها جاذباً للتجار المشبوه كتجارة السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر حيث من الصعب تحديد اطراف عمليات البيع والشراء، و انواع السلع والخدمات المستخدمة في عملية التبادل. (زهري و فتحي، ٢٠٢٠ : ١٨٧).

٢. **صعوبة حصر المجتمع الضريبي:-** مما يميز هذه العملات بكونها معقدة التشفير لذا من الصعب تحديد طرفي التعامل (البائع، والمشتري)، كون عمليات البيع والشراء تنجز بالسرية والامان حيث لا يمكن مراقبتها او التدخل فيها، وامكانية الاحتفاظ بالعديد من المحافظ والحسابات دون الاتصال بالإنترنت أو تحديد اسم المالك وعنوانه الذين يمتنعون بعمليات التداول عن طريق شبكة الانترنت، وعدم تسجيل البعض لتعاملاتهم المالية والتجارية بالطريق التقليدية (الدفاتر المحاسبية)، و كذلك صعوبة تحديد الواقعة المنشأة للضريبة مما يؤدي بالتالي الى عدم امكانية اجراء عمليات التحاسب الضريبي (٩، p. ٢٠١٩، Carpentieri & Micossi).

٣. **انعدام المعاملات الضريبة المحددة لأنشطة تداول العملات الرقمية :-** لم يرد في قانون ضريبة الدخل العراقي نص صريح يحدد الآلية التحاسب الضريبي على المعاملات الالكترونية بكافة أنواعها ومنها (تداول العملات الرقمية)، حيث لا تتوفر أي معاملة ضريبية على أنشطة العملات الرقمية (التنقيب ، المكاسب، الارباح والخسائر، التعدين، التداول الخ) (٢٨، p. ٢٠١٥، Fin).

وبما ان الدولة هي صاحبة الحق في تحصيل الضريبة وهذا يعد جزء من سيادتها، إضافة على ذلك ان قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل قد اتخذ من معايير التبعية الاقتصادية (مصادر الدخل، والاقامة) كأساس لفرض الضريبة، وهذا الامر لا يتوفر بالعملات الرقمية، كون العمليات المالية والتجارية تتم عم طريق شبكة الانترنت لذا من الصعب التحاسب ضريبياً لمثل هذه التعاملات (الجواوي و العنكي ، ٢٠١٤ : ٧٢).

٤. **انعدام المعايير المحاسبية التي تحكم المعالجات المحاسبية للعملات الرقمية:-** نظراً لاختلاف آراء الباحثين والمنظمات والجمعيات المهنية والمحاسبية في تحديد طبيعة العملات الرقمية ، وعدم وجود معايير أو تفسير يحكم المعالجات المحاسبية للتداول العملات الرقمية لذا تعد واحدة من المشاكل التي تواجه عمليات التحاسب الضريبي على أنشطة العملات الرقمية (AICPA, ٢٠١٧, p. ٥٧) ان التعامل بالعملات الرقمية يؤدي الى صعوبة حصر المتداولين، إضافة الى ذلك عدم وجود انظمة الالكترونية لتسجيل هذه العمليات التي تتم وفق خوارزميات يصعب تتبعها، مما يؤدي الى عدم حصر المجتمع الضريبي للمتعاملين بالعملات الرقمية، وصعوبة استكمال الملفات الضريبية التي على اساسها تتم عملية التحاسب الضريبي (حامد، ٢٠٢٠ : ٢٤).

المبحث الثالث الجانب التطبيقي

تمهيد:-

يتناول هذا المبحث عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها باستعمال الوسائل الإحصائية المناسبة منها الوصفية كإيجاد، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف للمتغيرات المبحوثة، والأسئلة المتعلقة بها، ومنها الاستدلالية كالارتباط والانحدار.

أولاً:- خصائص عينة البحث:

١. الجنس:- وتظهر النتائج من خلال الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) العينة المبحوثة موزعة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	٣٤	٪٣٩.٥
انثى	٥٢	٪٦٠.٥
المجموع	٨٦	٪١٠٠.٠

٢. العمر:- وتظهر النتائج من خلال الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) المبحوثة موزعة حسب الفترات العمرية

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
٢٩-٢٠	٩	٪١٠.٤
٣٩-٣٠	٢٥	٪٢٩.٠
٤٩-٤٠	٣٩	٪٤٥.٣
٥٠ فأكثر	١٣	٪١٥.٣
المجموع	٨٦	٪١٠٠.٠

٣. المستوى العلمي:- وتظهر النتائج من خلال الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) العينة المبحوثة موزعة حسب المستوى العلمي

المستوى	التكرارات	النسبة المئوية
إعدادية	١١	٪١٢.٨
دبلوم	٣٠	٪٣٤.٨
بكالوريوس	٤٥	٪٥٢.٤
المجموع	٨٦	١٠٠.٠

ثانياً:- الإحصاء الوصفي:

● تشخيص المتغير المستقل (معوقات التحاسب الضريبي):-

قيس هذا المتغير من خلال أربعة أبعاد فرعية، إذ يشير الجدول (٥) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الانحراف المتعلقة بوحدة نظر العينة المبحوثة بخصوص هذا المتغير، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً لمتغير معوقات التحاسب الضريبي بلغ (٤.١٥) وهو فوق الوسط المعياري البالغ (٣)، وكان الانحراف المعياري العام ومعامل الاختلاف (٠.٩٣) (٢٢.٣٪) وهذا يؤكد الدور الفعال للاتصال الإداري في العينة المبحوثة، وفيما يأتي تشخيص لواقع المتغيرات الفرعية:-

جدول (٥) نتائج الإجابات على أسئلة البعد الفرعي الأول (انعدام توفر أدلة الاثبات)

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	٤.٠٨	١.٢٠	٢٩.٤٪
٢	٤.٠٨	١.٢٠	٢٩.٤٪
٣	٤.١٥	١.٢٢	٢٩.٤٪
مؤشرات المتغير الفرعي الاول انعدام توفر أدلة الاثبات	٤.١٠	١.١٩	٢٩.٠٪
اجمالي مؤشرات المتغير المستقل معوقات التحاسب الضريبي	٤.١٥	٠.٩٣	٢٢.٣٪

(المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

١. أنعدام توفر أدلة الاثبات :-

الجدول (٥) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بالمتغير الفرعي الاول (انعدام توفر أدلة الاثبات) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤.١٠) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي، وكان التشتت عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (١.١٩)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من قبل العينة المبحوثة (٢٩٪)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال ثلاث أسئلة، وكانت النتائج حوله قد توزعت بين أعلى مستوى إجابة وقد حققها السؤال الثالث، إذ بلغت قيمة الوسط له (٤.١٥) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي البالغة (٣)، والانحراف المعياري (١.٢٢)، وقد بلغ معامل الاختلاف (٢٩.٤٪) هذا يؤكد ان العمليات المحاسبية ومنها التحاسب الضريبي تقوم على اساس ادلة الاثبات التي تؤكد ثبات صحة حدوث العمليات المالية التي يتم على أساسها التحاسب ضريبياً وعند انعدام توفر مثل هذه الادلة لا يمكن اتمام عملية التحاسب نظراً لفقدان عنصر مهم وهو توفر ادلة الاثبات.

٢. صعوبة حصر المجتمع الضريبي :-

الجدول (٦) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بالبعد الفرعي الثاني (صعوبة حصر المجتمع الضريبي) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤.٢١) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي، وكان التشتت عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (١.٠٦)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من قبل العينة المبحوثة (٢٥.٣٪)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال ثلاث أسئلة، وكانت النتائج حوله قد توزعت بين أعلى مستوى إجابة وقد حققها السؤال الثالث، إذ بلغت قيمة الوسط له (٤.٣٨) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي البالغة (٣)، والانحراف المعياري (٠.٩٤)، وقد بلغ معامل الاختلاف (٢١.٣٪) ومن شروط التحاسب الضريبي هو حصر المجتمع الضريبي الذي تنطبق عليه شروط التحاسب الضريبي ومنها (الاقامة، نوع النشاط الخاضع للضريبي) في مثل هذا النوع من التعاملات لا يمكن حصر المجتمع الضريبي كون جميع العمليات تتم بصورة سرية وعبر الشبكة العنكبوتية وهذا ما يؤكد على صعوبة التحاسب ضريبياً لمثل هذا النوع من النشاط وازدواج ذلك نقص توفر ادلة الاثبات.

جدول (٦) نتائج الإجابات على أسئلة البعد الفرعي الثاني (صعوبة حصر المجتمع الضريبي)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١ صعوبة حصر المجتمع الضريبي كونه أحد متطلبات التحاسب الضريبي.	٤.٠٤	١.٢٢	٣٠.١٪
٢ ما يميز العملات الرقمية كونها مشفرة لذا لا يمكن تحديد طرفي التعامل (البائع، والمشتري).	٤.١٩	١.٢٠	٢٨.٦٪
٣ صعوبة تحديد الواقعة المنشأة للضريبة مما يؤدي بالتالي الى عدم امكانية اجراء عمليات التحاسب الضريبي المحتملة لتداول العملات الرقمية.	٤.٣٨	٠.٩٤	٢١.٥٪
مؤشرات المتغير الفرعي الثاني صعوبة حصر المجتمع الضريبي	٤.٢١	١.٠٦	٢٥.٣٪

(المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

٣. انعدام المعاملات الضريبة :-

الجدول (٧) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بالمتغير الفرعي الثالث (انعدام المعاملات الضريبة) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤.٢٤) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي، وكان التششت عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (١.٠٠)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من قبل العينة المبحوثة (٢٣.٥٪)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال ثلاث أسئلة، وكانت النتائج حوله قد توزعت بين أعلى مستوى إجابة وقد حققها السؤال الاول، إذ بلغت قيمة الوسط له (٤.٢٨) وهو فوق قيمة الوسط الفرضي البالغة (٣)، والانحراف المعياري (٠.٩٦)، وقد بلغ معامل الاختلاف (٢٢.٥٪) كما بينا سابقاً ونظراً لعدم توفر ادلة الاثبات التي تؤكد حدوث عمليات التداول والتي من المزمع محاسبتها ضريبياً، وصعوبة حصة المجتمع الضريبي لهذا النشاط لذا لا تتوفر معاملات ضريبية يمكن اعتمادها وعدها أساساً في اجراء عملية التحاسب الضريبي.

جدول (٧) نتائج الإجابات على أسئلة البعد الفرعي الثالث (انعدام المعاملات الضريبة)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١ انعدام المعاملات الضريبة المحددة لأنشطة تداول العملات الرقمية في العراق	٤.٢٨	٠.٩٦	٢٢.٥٪
٢ لم يرد في قانون ضريبة الدخل العراقي نص صريح يحدد الآلية التحاسب الضريبي على المعاملات الالكترونية بكافة أنواعها ومنها (تداول العملات الرقمية)	٤.١٩	١.٢٠	٢٨.٦٪
٣ ان قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل قد أُنْخِذَ من معايير التبعية الاقتصادية (مصادر الدخل، والاقامة) أساس لفرض الضريبة، وهذا الامر لا يتوفر بالعملات الرقمية	٤.٢٧	١.١٢	٢٦.١٪
مؤشرات المتغير الفرعي الثالث انعدام المعاملات الضريبة	٤.٢٤	١.٠٠	٢٣.٥٪

(المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

٤. انعدام المعايير المحاسبية :-

الجدول (٨) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بالمتغير الفرعي الرابع (انعدام المعايير المحاسبية) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤.٠٥) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي، وكان التششت عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (١.١٩)، وقد بلغ معامل

الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من قبل العينة المبحوثة (٢٩.٣%)، أما على صعيد الأسئلة فقد قيس هذا المتغير من خلال ثلاث أسئلة، وكانت النتائج حوله قد توزعت بين أعلى مستوى إجابة وقد حققها السؤال الاول، إذ بلغت قيمة الوسط له (٤.٢٣) وهي فوق قيمة الوسط الفرضي البالغة (٣)، والانحراف المعياري (١.١٤)، وقد بلغ معامل الاختلاف (٢٧%)، وهذا يؤكد أن عملية المحاسبة بكافة أنواعها سواء كانت (مالية أو ضريبية) تحكمها مبادئ واسس محاسبية متعارف عليها يطلق عليها قواعد ومعايير تصدر عن جهات حكومية او منظمات مالية لذا لم يجد لغاية الان معايير أو قواعد محاسبية تحكم او تسهل عملية المحاسبة الضريبية على تداول العملات الرقمية وهذا تعد من التحديات التي تواجه عملية التحاسب ضريبيا لمثل هذا النوع من النشاط

جدول (٨) نتائج الإجابات على أسئلة المتغير الفرعي الرابع (انعدام المعايير المحاسبية)

العبارة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	اختلفت آراء الباحثين والمنظمات والجمعيات المهنية والمحاسبية في تحديد الطبيعة المحاسبية للعملات الرقمية.				٤.٢٣	١.١٤	٢٧.٠%
٢	عدم وجود معايير أو تفسير يحكم المعالجات المحاسبية للتداول العملات الرقمية لذا يعد واحدة من المشاكل التي تواجه عمليات التحاسب الضريبي				٣.٩٢	١.٣٢	٣٣.٨%
٣	ان التعامل بالعملات الرقمية يؤدي الى عدم امكانية حصر المتداولين مما ينعكس ذلك على صعوبة استكمال الملفات الضريبية التي على اساسها تتم عملية التحاسب الضريبي				٤.٠٠	١.٣٦	٣٣.٩%
مؤشرات المتغير الفرعي الرابع انعدام المعايير المحاسبية					٤.٠٥	١.١٩	٢٩.٣%

(المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

● تشخيص المتغير التابع (تداول العملات الرقمية في العراق)

قيس هذا المتغير من خلال اربعة متغيرات فرعية ، إذ يشير الجدول (٩) إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الانحراف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص هذا المتغير، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً لمتغير معوقات تداول العملات الرقمية في العراق بلغ (٤.٢١) وهو فوق الوسط المعياري البالغ (٣)، وكان الانحراف المعياري العام ومعامل الاختلاف (١.٠٨) (٢٥.٥%) وهذا يؤكد ايضا دور معوقات تداول العملات الرقمية في العراق في العينة المبحوثة، وفيما يأتي تشخيص لواقع المتغيرات الفرعية :

١. ضعف قبول الافراد :-

الجدول (٩) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص المتغير الفرعي الاول (ضعف قبول الافراد)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً لهذا المتغير فوق الوسط المعياري، إذ بلغ (٤.٢٤)، وكان التشتت عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (١.٢٧)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من قبل العينة المبحوثة (٢٩.٩%)، كما أكدت العينة من خلال حصول السؤال الثاني على اعلى مستوى اجابة بوسط حسابي (٣.٢٧) هذا ما يؤكد ضعف او عزوف الافراد على مزاولة مثل هذا النوع من الانشطة لما له من مخاطر وعدم المعرفة الكاملة بآلياته وخفاياه.

جدول (٩) نتائج الإجابات على أسئلة المتغير الفرعي الاول (ضعف قبول الافراد)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١ ضعف قبول الافراد لفكرة تداول العملات الرقمية.	٤.٢٣	١.٢٤	٢٩.٤٪
٢ عدم وجود رغبة، وقبول لتقنية تداول العملات الرقمية بسبب جهل الاغلب لهذه التقنية وكذلك البرمجيات المرتبطة بها.	٤.٢٧	١.٢٥	٢٩.٣٪
٣ نظرا لكون العملات الرقمية غير رسمية، ولا تتمتع باي سلطة تشرف عليها واستخدامها في العمليات المشبوه	٤.٢٣	١.٣٤	٣١.٦٪
مؤشرات المتغير الفرعي الاول ضعف قبول الافراد	٤.٢٤	١.٢٧	٢٩.٩٪
اجمالي مؤشرات المتغير التابع تداول العملات الرقمية في العراق	٤.٢١	١.٠٨	٢٥.٥٪

(المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

٢. قرصنة المحافظ الافتراضية :-

الجدول (١٠) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص المتغير الفرعي الثاني (قرصنة المحافظ الافتراضية)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً لهذا المتغير فوق الوسط المعياري، إذ بلغ (٤.٢٧)، وكان التششت عالي في الإجابة يؤكد انحراف المعياري العام البالغ (١.٠٤)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من قبل العينة المبحوثة (٢٤.٤٪)، كما أكدت العينة من خلال الحصول السؤال الاول على اعلى مستوى اجابة من خلال الوسط الحسابي البالغ (٤.٣٥) هذا يؤكد وجهه نظر الفئة المبحوثة بعد توفر الامان والحماية لمصادر اموالهم الرقمية وامكانية قرصنتها مما يؤدي الى حدوث خسائر كبيرة مما يؤدي الى العزوف عن ممارسة نشاط تداول العملات الرقمية.

جدول (١٠) نتائج الإجابات على أسئلة المتغير الفرعي الثاني (قرصنة المحافظ الافتراضية)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١ تؤدي عملية قرصنة المحفظة الافتراضية الى اختفاء كافة (اصول) صاحب المحفظة.	٤.٣٥	١.١٣	٢٦.٠٪
٢ تؤدي قرصنة المحافظ الافتراضية الى سرقة كافة بيانات المتداولين (البائع، والمشتري) وعدم امكانية استرجاعها	٤.٢٣	١.٠٧	٢٥.٣٪
٣ تعد قرصنة المحافظ الافتراضية واحد من العوامل المؤثرة في عدم الرغبة على التداول والمتاجرة بالعملات الرقمية.	٤.٢٣	١.٠٧	٢٥.٣٪
مؤشرات المتغير الفرعي الثاني قرصنة المحافظ الافتراضية	٤.٢٧	١.٠٤	٢٤.٤٪

(المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

٣. عدم وجود سلطة مركزية وبنى تحتية

الجدول (١١) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص المتغير الفرعي الثالث (عدم وجود سلطة مركزية وبنى تحتية)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً لهذا المتغير حول الوسط المعياري، إذ بلغ (٤.١٨)، وكان التششت

عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (١.١٠)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من قبل العينة المبحوثة (٢٦.٤%)، كما أكدت العينة خلال الحصول السؤال الأول على أعلى مستوى إجابة بوسط حسابي (٤.٢٣) وهذا ما يؤكد أن إصدار العملات تتطلب موافقات السلطات الحكومية المتمثلة بالبنوك المركزية ونظراً للمخاطر التي قد تنشأ نتيجة التعامل بمثل هذه العملات نجد أن البنك المركزي العراقي رفض التعامل بها نتيجة لمخاطرها وامكانية استخدامها في عمليات مشبوهة.

جدول (١١) نتائج الإجابات على أسئلة المتغير الفرعي الثالث (عدم وجود سلطة مركزية وبنى تحتية)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة	معامل الاختلاف
١.٠٧	٤.٢٣	١ عدم وجود سلطة مركزية وبنى تحتية يؤدي الى عدم قبول فكرة التداول بالعملات الرقمية.	٢٥.٣%
١.١٩	٤.١٥	٢ ان منصات تداول العملات الرقمية تعمل في بيئة لا تتمتع بالتنظيم والوضوح، وبالتالي تؤدي الى حدوث تقلبات في اسعارها، وعدم امكانية السيطرة على كمياتها	٢٨.٦%
١.١٩	٤.١٥	٣ ان وجود سلطة مركزية وبنى تحتية يشجع على الحفاظ على حقوق المتداولين بالعملات الرقمية.	٢٨.٦%
١.١٠	٤.١٨	مؤشرات المتغير الفرعي الثالث عدم وجود سلطة مركزية وبنى تحتية	٢٦.٤%

(المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

٤. ارتفاع كلف تعدين العملات الرقمية :-

الجدول (١٢) يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص المتغير الفرعي الرابع (ارتفاع كلف تعدين العملات الرقمية)، إذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً لهذا المتغير فوق الوسط المعياري، إذ بلغ (٤.١٧)، وكان التشتت عالي في الإجابة يؤكد الانحراف المعياري العام البالغ (١.٢٣)، وقد بلغ معامل الاختلاف على المقياس لهذا المتغير من قبل العينة المبحوثة (٢٩.٥%)، كما أكدت العينة من خلال الحصول السؤال الثاني على أعلى مستوى إجابة بوسط حسابي (٤.٢٣) أن الهدف الطبيعي لكل فرد عن ممارسة النشاط الاقتصادي أو التجاري هو تحقيق الربح بأقل كلفة ممكنة نجد هنا أن ارتفاع كلفة تعدين العملات الرقمية مرتفع جداً.

جدول (١٢) نتائج الإجابات على أسئلة المتغير الفرعي الرابع (ارتفاع كلف تعدين العملات الرقمية)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة	معامل الاختلاف
١.٢٨	٤.١٢	١ تعتبر ارتفاع كلف تعدين العملات الرقمية أحد العوامل المهمة في عدم الرغبة على الاستثمار بالعملات الرقمية.	٣١.٠%
١.٢٧	٤.٢٣	٢ ان عمليات تعدين العملات الرقمية تحتاج الى اجهزة كمبيوتر تستهلك مصادر طاقة ضخمة جداً في حل الخوارزميات المشفرة الخاصة بتعدين العملة، لذا لا يمكن تعدين مثل هذه العملات في العراق من قبل المستخدم العادي نظراً للعمليات المعقدة للوصول لبرمجيات تعدين العملات الرقمية	٣٠.١%

٣	ان تطوير تكنولوجيا إصدار العملات الرقمية من خلال إصدار انواع جديدة تفوق سابقتها من حيث تطور، وحداثة التشفير المستخدم في إصدارها، ما يتطلب ذلك الى توفير مهارات تتميز بكفاءة عالية في استخدام اجهزة الحواسيب الخاصة بتعدين العملات الرقمية	٤.١٥	١.٢٦	٣٠.٢٪
	مؤشرات المتغير الفرعي الرابع ارتفاع كلف تعدين العملات الرقمية	٤.١٧	١.٢٣	٢٩.٥٪

(المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

• ترتيب الأهمية للمتغيرات الفرعية على وفق معامل الاختلاف :-

يوضح هذا الجانب تحديد نسب الأهمية للمتغيرات الدراسة الفرعية بحسب ورودها في إجابات المبحوثين ، وفيما يأتي تفصيلاً لهذا التحليل

أولاً: ترتيب الأهمية على وفق معامل الاختلاف للمتغير المستقل معوقات التحاسب الضريبي (X).

جدول (١٣) تحديد أهمية أبعاد المتغير معوقات التحاسب الضريبي بالاعتماد على معامل الاختلاف			
الرمز	الابعاد	Cv معامل الاختلاف	ترتيب الأهمية
x١	انعدام توفر أدلة الاثبات	٢٩.٠٪	الرابع
x٢	صعوبة حصر المجتمع الضريبي	٢٥.٣٪	الثاني
x٣	انعدام المعاملات الضريبية	٢٣.٥٪	الاول
X٤	انعدام المعايير المحاسبية	٢٩.٣٪	الثالث

(المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

الجدول (١٣) يبين ان بعد انعدام المعاملات الضريبية قد احتل الترتيب الاول من حيث الأهمية مقارنة مع باقي ابعاد المتغير ، حيث ركزت العينة المبحوثة بمراجعة كل من البيئة الخارجية بغرض التعرف على أهم التحديات التي تواجه عملية التحاسب الضريبي للمتداولين بالعملات الرقمية ، بالإضافة إلى تحليل البيئة الداخلية بغرض التعرف على أهم نقاط الضعف والقوة في التشريعات الضريبية.

ثانياً: ترتيب الأهمية على وفق معامل الاختلاف للمتغير التابع معوقات تداول العملات الرقمية في العراق (Y)

جدول (١٤) تحديد أهمية أبعاد المتغير معوقات تداول العملات الرقمية في العراق بالاعتماد على معامل الاختلاف			
الرمز	الابعاد	Cv معامل الاختلاف	ترتيب الأهمية
Y١	ضعف قبول الافراد	٢٩.٩٪	الرابع
Y٢	قرصنة المحافظ الافتراضية	٢٤.٤٪	الاول
Y٣	عدم وجود سلطة مركزية وبنى تحتية	٢٦.٤٪	الثاني
Y٤	ارتفاع كلف تعدين العملات الرقمية	٢٩.٥٪	الثالث

(المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

من خلال نتائج الجدول (١٤) يظهر ان قرصنة المحافظ الافتراضية قد حصل على الترتيب الاول من حيث الأهمية وهذا دليل على عدم رغبة الافراد في الاستثمار في تداول العملات الرقمية والمشاكل المرتبطة بها.

ثالثاً : الإحصاء الاستدلالي:

لغرض تغطية الجانب الاستدلالي من البحث فقد تم الاعتماد على معامل الارتباط الخطي البسيط لتحديد فيما إذا كانت هنالك علاقة بين متغيري الدراسة (معوقات التحاسب الضريبي وتداول العملات الرقمية في العراق) كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لبيان وجود من عدم وجود تأثير لمتغير معوقات التحاسب الضريبي بوصفه متغير مستقل و متغير معوقات تداول العملات الرقمية في العراق بوصفه متغير تابع.

➤ الفرضية الرئيسية هي:-

(توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين معوقات التحاسب الضريبي وتداول العملات الرقمية في العراق)، وانبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

➤ الفرضية الفرعية الأولى:-

● هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين معوقات التحاسب الضريبي وتداول العملات الرقمية في العراق. الجدول (١٥) يبين علاقات الارتباط التي افترضتها الفرضية الرئيسة ، إذ يؤكد الجدول المذكور على وجود علاقة ارتباط ايجابية ومعنوية بين معوقات التحاسب الضريبي و معوقات تداول العملات الرقمية في العراق ، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط الاجالية (٠.٨٧)، بمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، اما قيمة معامل الارتباط بين معوقات تداول العملات الرقمية في العراق وبين ابعاد معوقات التحاسب الضريبي فقد اظهرت ايضا وجود علاقات ارتباط فيما بينها ، ومن خلال هذه النتيجة يمكن التوصل الى قبول الفرضية الفرعية الاولى وقبول.

جدول رقم (١٥) معامل الارتباط (pearson) بين معوقات تداول العملات الرقمية في العراق و ابعاد معوقات التحاسب الضريبي

المصدر (الباحث على نتائج SPSS)	انعدام المعايير المحاسبية X٤	انعدام المعاملات الضريبة X٣	صعوبة حصر المجتمع الضريبي X٢	توفر انعدام أدلة الاثبات X١	معوقات التحاسب الضريبي X		اعداد : بالاعتماد برنامج
تداول العملات الرقمية في العراق Y	٠.٥١	٠.٦٥	٠.٦٢	٠.٤٨	٠.٨٧	Pearson	
	٠.٠٠١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٤	٠.٠٠٠	Sig. (٢-tailed)	
			٨٦			N	

● الفرضية الفرعية الثانية :-

(هنالك علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين للتحاسب الضريبي وتداول العملات الرقمية في العراق)

جدول (١٦) تحليل التباين لنموذج الانحدار لـ ابعاد المتغير معوقات التحاسب الضريبي على المتغير معوقات تداول العملات الرقمية في العراق						
المتغير التابع	قيمة (P) مستوى المعنوية	قيمة (F) المحسوبة	معامل ((R' التحديد	الثوابت		المتغير المستقل وأبعاده
				A	B	
معوقات	٠.٠٠٠	٢٢.٦	٠.٤٧	٠.٥٠	٠.٨٧	معوقات التحاسب الضريبي X
تداول	٠.٠٠٤	١٧.٥	٠.٦٢	٠.٥٧	٠.٦٤	(X١) انعدام توفر أدلة الاثبات
العملات	٠.٠٠٠	٣٤.١	٠.٤٤	٠.٧٥	٠.٤٥	(X٢) صعوبة حصر المجتمع الضريبي
الرقمية في	٠.٠٠٠	٢٠.٢	٠.٤٠	٠.٥٧	٠.٤٦	(X٣) انعدام المعاملات الضريبة
العراق (Y)	٠.٠٠١	١٩.٩	٠.٥٩	٠.٦٥	٠.٥٦	(X٤) انعدام المعايير المحاسبية
	n = ٨٦					قيمة (f) الجدولية بمستوى دلالة ٠.٠٥

(المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS)

الجدول (١٦) يبين المعنوية التي ظهر مقدارها (٠.٠٠٠) في مخرجات النظام الاحصائي، وهو تأكد الى وجود تأثير معنوي لانعدام ادلة لأثبتات في تداول العملات الرقمية في العراق. كما أشارت قيمة معامل التحديد (R^2)، والذي يُعد مقياساً وصفيّاً يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار، والذي كان مقداره (٠.٤٧)، والذي يعني أن ما مقداره (٠.٤٧)، من التباين الحاصل في معوقات تداول العملات الرقمية في العراق هو تباين مُفسّر بفعل معوقات التحاسب الضريبي الذي دخل النموذج، وأن (٠.٥٣) هو تباين مُفسّر من قبل عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وبهذه النتيجة يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية من الدراسة لان قيمة المعنوية (p) اصغر من (٠.٠٥).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال الدراسة النظرية، والتطبيقية للبحث تم استخلاص الاستنتاجات والتوصيات التالية :

أولاً:- الاستنتاجات :-

١. لاتعد العملات الرقمية عملة رسمية قائمة بحد ذاتها، كما في العملات القانونية التي يشرف ويسيطر عليها جهات مختصة متمثلة بالبنوك المركزية.
٢. تتمتع العملات الرقمية بعالمية التداول، ونظراً لخصوصيتها لنا يمكن نقلها وتخويلها من أي مكان وفي أي زمان دون رقابة تشرف عليها.
٣. ان انعدام المعاملات الضريبة لتداول العملات الرقمية، تثير العديد من المشكلات، منها عدم توفر ادلة الاثبات، و المعايير المحاسبية التي يتم بموجبها معالجتها، كذلك انعدام الحصر الضريبي لطرفي التعامل (البائع والمشتري).
٤. عزوف الافراد من الخوض في مجال تداول العملات الرقمية خوفاً من عمليات القرصنة التي قد تحدث، والتي قد تتسبب في خسارة اصولهم.
٥. بالإمكان من الاستفادة من التجارب العالمية (الانظمة الضريبية العالمية) في المحاسبة ضريبياً عن نشاط تداول العملات الرقمية.

ثانياً:- التوصيات :-

١. اعادة النظر في قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، والتشريعات الضريبية، وتضمين مادة المحاسبة الضريبة على التداولات الالكترونية ومنها (العملات الرقمية) من خلال الاستفادة من الانظمة الضريبية العالمية لمعالجة حالات التحاسب الضريبي لمثل هذه المعاملات مستقبلاً.
٢. تطوير الكفاءات المالية والمحاسبية، والضريبية، لمواجهة التطورات الحاصلة في عالم العملات الرقمية، لحد من حالات التهرب الضريبي.
٣. تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، والحصر الضريبي للمتداولين بالعملات الرقمية من خلال الاطلاع على التجارب العالمية في هذا المجال.
٤. ضرورة اصدار قوانين حكومية وأشرف البنوك المركزية للسيطرة على منصات التداول بالعملات الرقمية، عبر فرض لوائح تحكم عمل المتداولين، وتحمي حقوقهم.
٥. السيطرة الحكومية على كافة بيانات المستخدمين عبر انشاء انظمة الالكترونية، بما يضمن الاحتفاظ بأدلة اثبات عن نشاط تداول العملات الرقمية، مما يؤدي ذلك الى تقليل حالات التهرب الضريبي.

الملاحق

م/ استبيان

حضرة الاساتذة المحترمين

نهديكم أطيب تحياتنا

يسرني أن أضع بين يدي شخصكم الكريم الاستبانة المتعلقة بالبحث الموسوم ((معوقات التحاسب الضريبي على تداول العملات الرقمية في العراق)) ويؤد الباحث تفضلكم بالإجابة على الاستبانة والفقرات التي تدرج ضمنها ، وبيان ملاحظاتهم . أن إجاباتهم عن الأسئلة تعد مصدراً مهماً في تحقيق أهداف البحث في ضوء ما سوف ترفدون البحث به من المعلومات الحقيقية و الموضوعية المقدمة من قبلهم ولكي تكتمل الصورة ،يرجى قراءة الملاحظات الآتية:

١- إن إجاباتهم سوف لن تستخدم، إلا لأغراض البحث العلمي.

٢- رأيكم الموضوعي الدقيق هو المطلوب، إذ ليس هناك إجابات صحيحة أو خاطئة.

٣- ستجد أمام كل فقرة (٥) بدائل تتراوح بين (أنتفق تماماً، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق تماماً)، نرجو منكم وضع علامة (✓) أمام واحدة منها والتي تعبر عن وجهة نظركم.

مع خالص شكرنا وتقديرنا لتعاونكم معنا متمنين لكم دوام التوفيق.

الباحث

القسم الأول :- المعلومات العامة :

١. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٢. العمر :

٣. عدد سنوات الخدمة:

٤. التحصيل الدراسي:

أ- إعدادية ☐

ب- دبلوم فني ☐

ج- بكالوريوس ☐

د- ماجستير أو ما يعادلها ☐

هـ- دكتوراه أو ما يعادلها ☐

٥. المستوى الوظيفي:

أ- مدير عام ☐

ب- مدير ☐

ج- مخن ☐

د- مدقق ☐

هـ- أخرى ☐

القسم الثاني :- الرجاء وضع علامة () امام درجة الموافقة الترتوبها مناسبة لكل من العبارات التالية :-
المحور الاول :- معوقات التحاسب الضريبي :

أسئلة البعد الفرعي الاول :- انعدام توفر أدلة الاثبات						
الرقم	العبارات	اتفق تماماً	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	انعدام توفر أدلة الاثبات لعمليات تداول العملات الرقمية في العراق.					
٢	صعوبة الاثبات المحاسبي والمالي للعمليات تداول العملات الرقمية.					
٣	تعتمد عملية التحاسب الضريبي على الاثبات المستندي لنا لا يمكن اثبات عمليات التداول لعدم توفر هذه المستندات.					

أسئلة البعد الفرعي الثاني :- صعوبة حصر المجتمع الضريبي						
الرقم	العبارات	اتفق تماماً	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	صعوبة حصر المجتمع الضريبي كونه أحد متطلبات التحاسب الضريبي.					
٢	ما يميز العملات الرقمية كونها مشفرة لنا لا يمكن تحديد طرفي التعامل (البائع، والمشتري).					
٣	صعوبة تحديد الواقعة المنشأة للضريبة مما يؤدي بالتالي الى عدم امكانية اجراء عمليات التحاسب الضريبي المحتملة لتداول العملات الرقمية.					

أسئلة البعد الفرعي الثالث :- انعدام المعاملات الضريبية						
الرقم	العبارات	اتفق تماماً	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	انعدام المعاملات الضريبة المحددة لأنشطة تداول العملات الرقمية في العراق					
٢	لم يرد في قانون ضريبة الدخل العراقي نص صريح يحدد الآلية التحاسب الضريبي على المعاملات الالكترونية بكافة أنواعها ومنها (تداول العملات الرقمية)					
٣	ان قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل قد آتخذ من معايير التبعية الاقتصادية (مصادر الدخل، والاقامة) أساس لفرض الضريبة، وهذا الامر لا يتوفر بالعملات الرقمية					

أسئلة البعد الفرعي الرابع :- انعدام المعايير المحاسبية					
الرقم	العبارات	اتفق تماماً	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق
١	اختلفت آراء الباحثين والمنظمات والجمعيات المهنية والمحاسبية في تحديد الطبيعة المحاسبية للعملات الرقمية.				
٢	عدم وجود معايير أو تفسير يحكم المعالجات المحاسبية للتداول العملات الرقمية لنا يعد واحدة من المشاكل التي تواجه عمليات التحاسب الضريبي				
٣	ان التعامل بالعملات الرقمية يؤدي الى عدم امكانية حصر- المتداولين مما ينعكس ذلك على صعوبة استكمال الملفات الضريبية التي على اساسها تتم عملية التحاسب الضريبي				

المحور الثاني :- تداول العملات الرقمية في العراق :

أسئلة البعد الفرعي الاول :- ضعف قبول الافراد					
الرقم	العبارات	اتفق تماماً	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق
١	ضعف قبول الافراد لفكرة تداول العملات الرقمية.				
٢	عدم وجود رغبة، وقبول لتقنية تداول العملات الرقمية بسبب حمل الاغلب لهذه التقنية وكذلك البرمجيات المرتبطة بها.				
٣	نظرا لكون العملات الرقمية غير رسمية، ولا تتمتع باي سلطة تشرف عليها واستخدامها في العمليات المشبوهة				

أسئلة البعد الفرعي الثاني :- قرصنة المحافظ الالكترونية					
الرقم	العبارات	اتفق تماماً	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق
١	تؤدي عملية قرصنة المحفظة الافتراضية الى اختفاء كافة (اصول) صاحب المحفظة.				
٢	تؤدي قرصنة المحافظ الافتراضية الى سرقة كافة بيانات المتداولين (البائع، والمشتري) وعدم امكانية استرجاعها				
٣	تعد قرصنة المحافظ الافتراضية واحد من العوامل المؤثرة في عدم الرغبة على التداول والمتاجرة بالعملات الرقمية.				

أسئلة البعد الفرعي الثالث :- عدم وجود سلطة مركزية وبنى تحتية						
الرقم	العبارات	اتفق تماماً	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	عدم وجود سلطة مركزية وبنى تحتية يؤدي الى عدم قبول فكرة التداول بالعملات الرقمية.					
٢	ان منصات تداول العملات الرقمية تعمل في بيئة لا تتمتع بالتنظيم والوضوح، وبالتالي تؤدي الى حدوث تقلبات في اسعارها، وعدم امكانية السيطرة على كمياتها					
٣	ان وجود سلطة مركزية وبنى تحتية يشجع على الحفاظ على حقوق المتداولين بالعملات الرقمية.					

أسئلة البعد الفرعي الرابع :- ارتفاع كلفة تعدين العملات الرقمية						
الرقم	العبارات	اتفق تماماً	اتفق	اتفق الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	تعتبر ارتفاع كلف تعدين العملات الرقمية أحد العوامل المهمة في عدم الرغبة على الاستثمار بالعملات الرقمية.					
٢	ان عمليات تعدين العملات الرقمية تحتاج الى اجهزة كمبيوتر تستهلك مصادر طاقة ضخمة جداً في حل الخوارزميات المشفرة الخاصة بتعدين العملة ، لذا لا يمكن تعدين مثل هذه العملات في العراق من قبل المستخدم العادي نظراً للعمليات المعقدة للوصول لبرمجيات تعدين العملات الرقمية					
٣	ان تطوير تكنولوجيا إصدار العملات الرقمية من خلال اصدار انواع جديدة تفوق سابقتها من حيث تطور، وحداثة التشفير المستخدم في اصدارها، ما يتطلب ذلك الى توفير مهارات تتميز بكفاءة عالية في استخدام اجهزة الحواسيب الخاصة بتعدين العملات الرقمية					

المصادر والمراجع :-

- المصادر العربية والعراقية:-
- احمد محمد زهري، وعلاء فتحي.(٢٠٢٠). دراسة تحليلية لمشكلات المعاملة الضريبية للعملات المشفرة (المجلد ١١). (كلية التجارة الاسماعلية، المحرر) الاسماعلية: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.
- انور عباس ناصر. (٢٠١٩). دور نظم المعلومات الضريبية في حصر المكلفين الخاضعين للضريبة (الإصدار ١١). مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المثنى.
- خيرى عثمان فرج. (٢٠١٦). إنهاء المنازعة الضريبية على الدخل بطريقة الاتفاق. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

- سمحي حامد. (٢٠٢٠). اطار مقترح للمعاملة الضريبية لانشطة تكنولوجيا البلوك تشين في مصر. كلية التجارة - جامعة عين شمس: مجلة الفكر المحاسبي.
- السيد زكريا ابراهيم. (٢٠٢٢). اطار مقترح لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر. مصر: المجلة العلمية للتجارة والتمويل.
- طلال محمد علي الجبالي، و هيثم العنبيكي. (٢٠١٤). المحاسبة والتحاسب الضريبي (المجلد ٢). العراق: دار الكتب موزعون - ناشرون.
- عبد الفتاح الجبالي. (١٦ ديسمبر، ٢٠١٧). العملات الرقمية والعملة المالية. جريدة الاهرام.
- عبدالله سلمان عبد العزيز. (٢٠١٧). التقود الافتراضية مفهومها انواعها واثارها (المجلد الاول). مصر: المجلة العلمية للاقتصاد والادارة - جامعة عين شمس .
- عدنان مصطفى البار. (٢٠٢٠). المحاسبة السحابية. تجمع مشرفي المعلومات العرب.
- عروبة معين عايش. (٢٠٢٢). التحاسب الضريبي لنشاط الاقتصاد الرمادي في العراق (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب). العراق: مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.
- فراس عبدالامير الجادري . (٢٠٠٥). تقويم نظام المعلومات الضريبي واثره في رفع فاعلية وكفاءة الاداء. المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

• المصادر الانكليزية :-

- AICPA, O. (٢٠١٧). *Block chain technology and its Potential Impact on the Audit and Assurance Profession*.
- Akikoterada Hagiwara. (٢٠١٩). *taxation challenges in digital economy-the case of the people's republic of china*.<https://dx.doi.org/10.226117/BRF1901051-2>.
- Brad Brown. (٢٠٢٠). *Tax departments are driving innovation Innovation is driving transformation*.
- Carpentieri, L., & Micossi, S. (٢٠١٩). *Overhauling corporate taxation in the digital economy*. LUISS School of European Political Economy.
- Dawit, E. S. (٢٠١٤). *Factor Affecting Fairness Of Taxation On Category "B" Tax Payers* .*Degree Of Master Of Science In Accounting And Finance*.
- Fin, C. (٢٠١٥). *Continues to Face Challenges with Money Services*. European Central Bank.
- Gree, F. (٢٠١٩). *An Mves Ligation into the outpttax consequences of bit coin Transaction for a south African volue- added tax vendor*. south African: Journal of Economic and Management Sciences.
- Itai Grinberg. (٢٠١٩). *International Taxation in an Era of Digital DisruptionAnalyzing the Current Debate*.<https://papers.ssrn.com/>
- Jani, S. (٢٠١٨). *The Growth of Crypto currency in indio: Its challenges & potential impacts on Legislation*.

- M Bibisso .(٢٠١٤) .*Assessment Of Tax Audit Practice: The Case Of Hawassa City Administration*For
The Degree Of Masters In Accounting And Finance.
- R Christin Bohme .(٢٠١٥) .*Bitcoin: Economics, Technology, and governance*.the Journal of Economic
Perspectives.